الأحكام الموضوعية والإجرائية فى جرائم التوقيع الإلكترونى

إعداد دكتور

وليد سعد الدين محمد سعيد

دكتوراة القانون الجنائي

كلية الحقوق جامعة عين شمس

المقدمة

موضوع البحث:

فى ضوء الثورة العلمية الخاصة بالحاسبات الآلية عبر شبكة المعلومات الدولية، وتشعب استخدام الحاسبات الآلية فى كل مناحى البنية الأساسية للدولة من مرافق وهيئات وبنوك[١].

وهو ما جعل هذه التقنيات والتطبيقات مجالاً خصباً ونطاقاً واسعاً لارتكاب العديد من الجرائم، التى تمس حقوق الإنسان وممتلكاته وخصوصياته، والتي لم تكن موجودة من قبل، سواء أكانت هذه الجرائم ضد أجهزة الحاسب الآلى أم نظم المعلومات ومنها جرائم الاعتداء على التوقيع الإلكترونى.

وتعرف الجرائم المتصلة بالكمبيوتر بأنها: تلك الأفعال الإجرامية التى ترتكب بواسطة استخدام الحاسب الإلكترونى أو أى من الوسائط الإلكترونية الأخرى، وقد عرفها خبراء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى بأنها: كل سلوك غير مشروع أو منافٍ للأخلاق أو غير مسموح به يرتبط بالمعالجة الآلية للبيانات أو بنقلها[٢].

ورغم أن التوقيع – بمفهومه التقليدى – يعتبر السبيل الرئيسى لإسباغ الحجية على المحررات، باعتباره شرطاً جوهرياً لصحة المحرر العرفى وإسباغ فى حجيته فى الإثبات[٣].

ومع تقدم تكنولوجيا الاتصال، ظهر التوقيع الإلكترونى من خلال المبادلات عبر الإنترنت، ليفتح باباً واسعاً من الجدل حول مدى تمتع التوقيع الإلكترونى بالحجية ذاتها المقررة للتوقيع التقليدى، كما أن التوقيع الإلكترونى يكون عرضة للتزوير والإتلاف واعتراض محتوى المستند الإلكترونى عن بعد، إلى غير ذلك من صور الاعتداء، مما أثار جدلاً واسعاً حول أثر ذلك فى حجية التوقيع الإلكترونى فى الإثبات.

وتأكيداً لحرص مشرعى الدول المختلفة على وضع الضمانات الكفيلة بحرية التجارة الإلكترونية، وإسباغ الحماية الجنائية على المستند الإلكترونى، تم

---

[١] المستشار/ د. مصطفى على خلف: الضوابط الإجرائية لجرائم التقنية الحديثة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٦م، ص ١.

[٢] Toshiyuki Kono, Christoph G. Paulus and Harry Rajak (ed.), Selected Legal of E-Commerce, Kluwer ١٠ Law International, ٢٠٠٢, p. ١٤٦.

[٣] د. ثروت عبد الحميد: التوقيع الإلكترونى ماهيته – مخاطره – وكيفية مواجهتها ومدى حجيته فى الإثبات، دار النيل للطباعة والنشر، ٢٠٠١، ص ٤٣.

تجريم أفعال الاعتداء على التوقيع الإلكترونى، سيما وقد بدا الدخول على الإنترنت وسيلة سهلة فى ارتكاب تلك الجرائم[١].

أهمية موضوع البحث:

يؤكد أهمية البحث ذلك القدر من التداخل بين التوقيع الإلكترونى والتجارة الإلكترونية، فإذا كان قوام هذه التجارة هى تبادل السلع والخدمات، فإن هذا التبادل لا يعدو أن يكون فى حقيقة الأمر، عقداً يستجمع كافة شروطه القانونية من إيجاب وقبول، ويقترن بتوقيع ينسب إلى صاحبه ويرتب آثاره القانونية، ومن ثم فإن الاعتداء على التوقيع الإلكترونى من شأنه المساس بالثقة والأمان فى المعاملات التى تكون التجارة الإلكترونية محلاً لها[٢].

فنتيجة للتقدم المذهل فى استخدامات شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) والتقنيات الحديثة، أصبح الأمن المعلوماتى مهدداً بأساليب إجرامية لم تعرفها التشريعات الجنائية من قبل، مثل محاولات التسلل لنظم المعلومات بقصد التعديل أو التبديل فيها، أو تعطيلها والاعتداء على الحقوق المرتبطة بها، وهو ما أفرز قصوراً تشريعياً فى مواجهة مثل هذه الصور الإجرامية[٣].

وبصدور قانون التوقيع الإلكترونى رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤، حيث تناولت المادتان (٢، ٢٤) الجرائم المتعلقة به، وتبدو خطورة جرائم التوقيع الإلكترونى من عدة جوانب: فمن ناحية أصبح الجانى فى تلك الجرائم ذا سمات شخصية تجعله دوماً سابقاً لملاحقة جهات الضبط له بخطوات واسعة، فلا خلاف أن الجانب الإجرائى لقانون التوقيع الإلكترونى يتسم بسمات خاصة، نظراً لأهميته على ضوء التطورات التقنية المتوافرة والتى تتطور باستمرار، وهو ما انعكس بدوره على طبيعة الإجراءات الخاصة بملاحقة الجناة، فقد جاءت المادة ٢٥ من القانون بتحديد مأمور الضبط القضائى فى جرائم التوقيع الإلكترونى.

وتتجلى أهمية البحث أنه يتعرض لجانب مهم من قانون الإجراءات الجنائية، أهم القوانين التى تحمى حقوق الإنسان لأنه يتعرض لأهم حق له وهو حريته، فالمشرع الإجرائى المصرى لم ينظم إجراءات جمع الدليل بشأن جرائم التقنية الحديثة، رغم أنها فى تزايد مطرد وترك الأمر للقواعد التقليدية، على الرغم من أن الجرائم التقنية لها بيئتها الخاصة التى ترتكب فيها وهى بيئة الحاسوب

---

[١] La Loi Type dela GUNDCI sur le commerce électromnique – La commission des Nations Unies pour le droit commercial international CNUDCI, ١٩٩٦.

[٢] Guide to Electronic Commerce Regulation, ٢٠٠٢, op. cit, ٩.٢٠٠.

[٣] د. رامى متولى القاضى: شرح قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨، مقارنًا بالتشريعات المقارنة والمواثيق الدولية، ط٢٠١٨، ص ١٠.

والإنترنت، وهو ما طغى على الدليل فيها فأصبح له سماته الخاصة، التى أثرت على طرق جمعه والتى تعجز عن استيعابها القواعد التقليدية[١].

تحديد موضوع البحث:

تقتصر الدراسة على بيان الأحكام الموضوعية فى قانون التوقيع الإلكترونى، والمتمثلة فى جرائم الاعتداء على التوقيع الإلكترونى وكذا الأحكام الإجرائية للقانون، والمتمثلة فى سلطات مأمور الضبط القضائى فى قانون التوقيع الإلكترونى، والإثبات الجنائى لتلك الجرائم والاختصاص القضائى لتلك الفئة من الجرائم.

صعوبات البحث:

إن بحث جرائم التوقيع الإلكترونى قد واجهته صعوبات كثيرة، متمثلة فى حداثة الموضوع وندرة المراجع المتخصصة فى هذا الموضوع، وكذا فإن البحث فى جرائم التوقيع الإلكترونى يستلزم الوقوف على الطبيعة التقنية للتوقيع الإلكترونى، وآلية استخدامه، وهو ما يتسم ويستلزم قدراً من التخصص.

وأخيراً فإن خلو التشريع المصرى من تنظيم إجرائى يتناول الحماية الجنائية للتوقيع الإلكترونى من الناحية الإجرائية، وصولاً لضبط الجانى وتقديمه للمحاكمة الجنائية تمهيداً لإدانته، فتح الباب على مصراعيه للاجتهاد حول مدى كفاية النصوص الجزائية التى نص عليها المشرع فى القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ من جهة، ومدى ملاءمة نصوص قانون الإجراءات الجنائية المصرى، من جهة أخرى، للانطباق على جرائم الاعتداء على التوقيع الإلكترونى.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى دراسة وتحليل النصوص المتعلقة بجرائم الاعتداء على التوقيع الإلكترونى رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤، والأحكام الإجرائية المنظمة للحماية الجنائية للتوقيع الإلكترونى، بهدف تقديم رؤية تحليلية من خلال الأهداف التالية:

١- إلقاء الضوء على ماهية التوقيع الإلكترونى وأهميته وصورة والسمات المميزة له.

٢- التطرق إلى الأحكام الموضوعية فى قانون جرائم الاعتداء على التوقيع الإلكترونى.

٣- تسليط الضوء على الأحكام الإجرائية ذات الصلة بمكافحة تلك الجرائم.

منهج البحث:

---

[١] د. مصطفى على خلف: الضوابط الإجرائية لجرائم التقنية الحديثة، ط ٢٠١٧، ص ١٢. ١١٠٣

استعان المؤلف بالمنهج الوصفى التحليلى، الذى يسعى إلى وصف وتحليل وتشخيص موضوع البحث من مختلف جوانبه وأبعاده، بهدف التوصل إلى نظرة واضحة عن الآليات الملائمة لمكافحة هذه الظاهرة الإجرامية المستحدثة.

خطة البحث:

تتضمن خطة البحث تناول موضوع البحث من خلال مبحث تمهيدى وفصلين، حيث نتناول فى المبحث التمهيدى ماهية التوقيع الإلكترونى وصوره والسمات المميزة له، ونستعرض فى الفصل الأول الأحكام الموضوعية فى قانون التوقيع الإلكترونى، ثم نتطرق فى الفصل الثانى إلى الأحكام الإجرائية فى قانون التوقيع الإلكترونى، وتسير الخطة التفصيلية للبحث على النحو التالى:

مقدمة عامة:

المبحث التمهيدى: ماهية التوقيع الإلكترونى وصوره.

الفصل الأول: الأحكام الموضوعية فى قانون التوقيع الإلكترونى.

الفصل الثانى: الأحكام الإجرائية فى قانون التوقيع الإلكترونى.